رأي

مصطفى غازي المضف باحث ـ جامعة لندن المملكة المتحدة

عفستنا يالصندوق الوطني

هناك فرق كبير بين مبادر ومستثمر، ويبدو أن هذا الفرق لم يكن واضحا بالنسبة لأعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للمشروعات للصغيرة السابقين والعاملين فيه والجهات التمويلية والمسؤولة الأخرى.
المبادر بطبيعة الحال هو صاحب المشروع، والمحرك الرئيسي والموظف الأهم في المشروع الصغير، أما المستثمر فهو شخص يملك السيولة النقدية، ليستثمرها في مشروع عن طريق تسليم الإدارة لأطراف أخرى.
المفروض، ان الهدف من هذا الصندوق هو تمكين ودعم المبادر حتى يحقق أهدافه، ما يؤدي الى نمو اقتصادي وخلق فرص وظيفية (74٪ من الاقتصاد الأميركي قائم على مشاريع صغيرة)، وكذلك تحويل المبادر من عضو خامل في القطاع الحكومي، الى مبادر نشط ومفيد للاقتصاد الوطني.
أما ما حصل في السابق، فهو تحويل المواطن من موظف حكومي خامل الى مستثمر عديم الخبرة، يتخذ قرارات استثمارية ارتجالية بسبب توافر المال دون خبرة، ما ادى الى زيادة أسعار الإيجار بالمتر المربع بشكل فلكي (من 18 دينارا الى 42 دينارا في مدينة الكويت)، وزيادة مصاريف التوصيل، وبيع المشروبات الغازية بعشرة أضعاف سعرها الطبيعي، وارتفاع أجور العمالة وغيرها من الأمور، الى ان اصبح منطق العديد من المبادرين عبارة عن اقتراض ثم تأسيس تجارة قابلة للضمان (اتيليه بخياطين أجانب، مطاعم بإدارة أجنبية، مقاهي شيشة بإدارة أجنبية، كراجات بإدارة أجنبية... الخ).
امتلأت بعض القطاعات مثل قطاع التغذية وقطاع اللوجستي (توصيل طلبات استهلاكية)، بمستثمرين عديمي الخبرة، ما خلق قطاعا هشا آيلا للسقوط وإفلاس العديد من المشاركين في القطاع، بسبب انعدام خبرة غالبية اعضاء هذا القطاع، ولك أن تتخيل حجم ضرر الإفلاس إن وقع، على قطاعات أخرى مثل قطاع التجزئة والصناعة.
والغريب في الأمر، أن التاجر العادي يقترض من بنوك تقليدية، بينما المبادر يقترض من بنوك داعمة (البنك الصناعي)، ويستخدمون المبلغ المقترض للاستخدام ذاته، لكن فوائد البنك الصناعي اقل من البنوك الأخرى.
الشق عود، واللخبطة عميقة، وتحتاج الى حل جذري من العمق، فكل التوفيق لأعضاء مجلس الإدارة الجدد كل باسمه، وأعانكم الله على هذه التركة الثقيلة البشعة، وآمالنا كبيرة بكم، وبوزير التجارة.

عبر إنشاء كلمة سر لمرة واحدة لكل عملية دفع بالتعاون مع "جيمالتو"

"كي نت" تحمي البنوك من مخاطر احتيال الدفع الإلكتروني

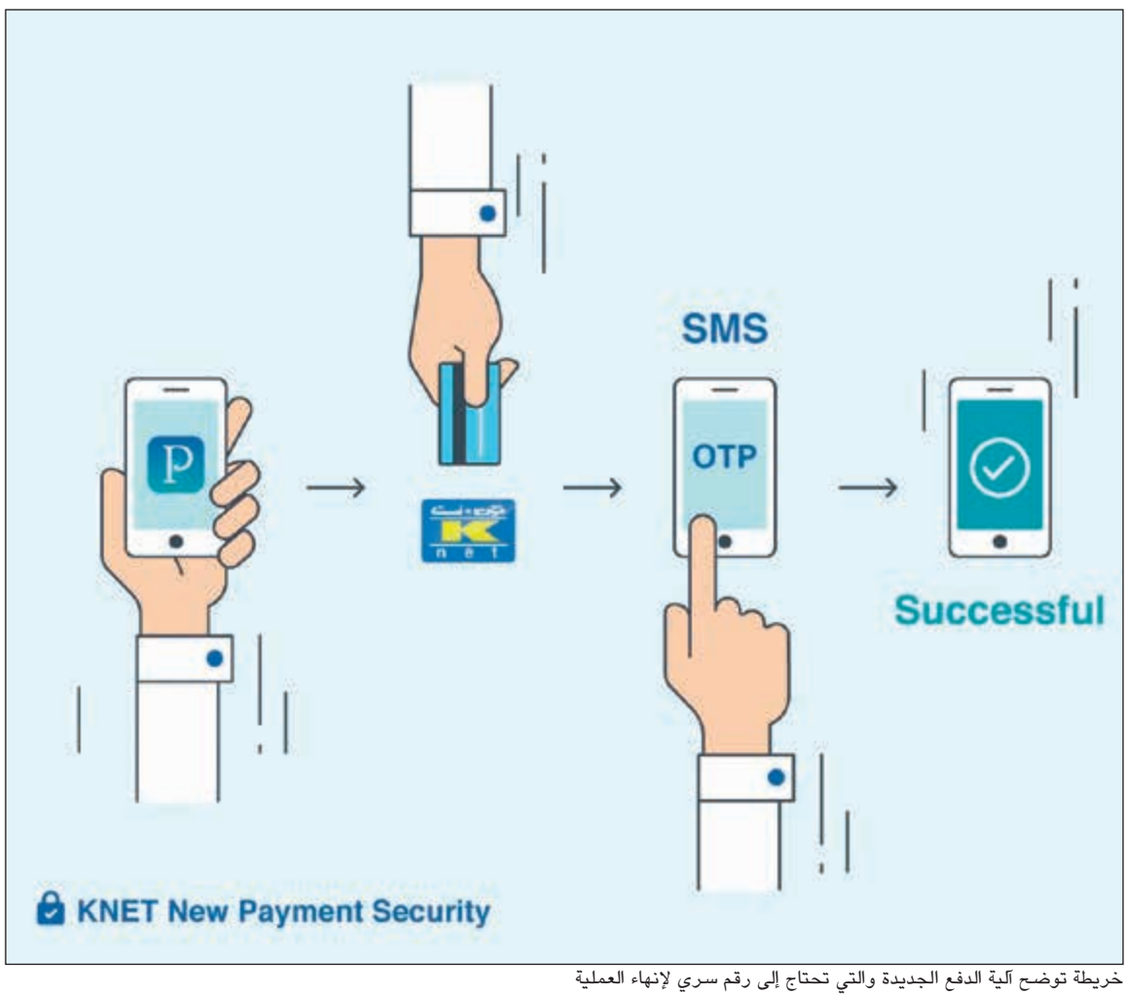

خريطة توضح آلية الدفع الجديدة والتي تحتاج إلى رقم سري لإنهاء العملية

وقع اختيار شركة كي نت، شركة كويتية وطنية للخدمات المصرفية الآلية المشتركة مملوكة بالتضامن بين 11 مؤسسة مصرفية كويتية، على شركة جيمالتو، الرائدة عالميا في مجال الأمن الرقمي لتقديم حلها المعروف باسم «Confirm Authentication Server». يتسنى من خلال هذا الحل إنشاء كلمة سرية لمرة واحدة لإجراء مصادقة عبر الإنترنت، ما يمكن من تنفيذ ملايين المعاملات الإلكترونية الآمنة في الدولة من خلال بوابة كي نت للدفع الإلكتروني، مع تحقيق تقدم كبير في مجال الحماية من الاحتيال.
وتتمتع هذه المنصة الآمنة بإمكانيات تخصيص كبيرة وفقا للاحتياجات، فضلا عن إمكانية دعم مجموعة كبيرة من طرق المصادقة والتوقيع. وسيمكن هذا الحل الذي يبدأ بكلمة سرية لمرة واحدة عبر رسائل نصية قصيرة في نهاية المطاف البنوك من التوسع نحو استخدام حلول Gemalto Mobile Protector وSecure Messenger.

سيتسنى لكي نت الاستفادة من حل جاهز يسهم في تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية مطردة النمو في البلاد، بالإضافة إلى إحداث طفرة هائلة في التجارة الإلكترونية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2016 فقط عالجت كي نت ما يزيد على 25 مليون معاملة إلكترونية، بلغت قيمتها ما يقرب من 1,6 مليار دولار، ما يمثل معدل نمو سنوي 35٪.
تقدم بوابة كي نت للدفع الإلكتروني خدماتها أيضا للجهات الحكومية بالدولة، حيث تستخدم لسداد الرسوم والفواتير المتعلقة بما يربو على 60 خدمة دفع إلكترونية حكومية، تتضمن فواتير الكهرباء والمياه والغرامات المرورية ورسوم الاشتراكات المستحقة لوزارة المالية وفواتير الاتصالات وغيرها من الخدمات الحكومية الأخرى. ويوفر خادم المصادقة المقدم من جيمالتو في الوقت الراهن منصة قوية لعملية التحول الرقمي المستمر، ويسهم في حمايتها من التهديد المتزايد لهجمات الاحتيال عبر الإنترنت.

العجمي: الآلية الجديدة تتميز بالمرونة لتلبية احتياجاتنا الحالية والمستقبلية

35٪ نمو سنوي للمعاملات الإلكترونية في 2016

وفي هذا الصدد، صرح الرئيس التنفيذي لشركة كي نت، عبدالله العجمي، قائلا «يحتاج مقدمو الخدمات والمستهلكون على حد سواء إلى مستوى حماية أكثر قوة في ظل الطفرة التي تشهدها الخدمات الإلكترونية والخدمات الحكومية في الكويت» وأردف قائلا «يأتي الحل الذي تقدمه جيمالتو مدعوما بخبرة لا مثيل لها، ويوفر إمكانية التطور والمرونة اللازمين لتلبية احتياجاتنا الحالية والمستقبلية، مع تقديم تجربة آمنة ومتناسقة في الوقت ذاته للمستخدمين عبر أنواع مختلفة من القنوات الإلكترونية».
وفي سياق متصل، صرح النائب الأول للرئيس للحلول المصرفية في منطقة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا، الشرق الأوسط وأفريقيا في جيمالتو إريك كلوديل قائلا «إن خادم المصادقة الذي أثبت جدارة عملية هو تطبيق مثالي لإستراتيجية كي نت للحماية الأمنية متعددة الطبقات، كما يوفر سبيل لا مثيل له للانتقال في مرحلة ثانية إلى عمليات إنشاء كلمات المرور الديناميكية المعتمدة على الأجهزة الجوالة» وأضاف «إن الكويت رائدة في مجال التحول إلى الاقتصاد الرقمي، ويضع هذا الحل أساسا ونقطة انطلاق لجيلها القادم من الخدمات الإلكترونية».

"ميسان" مستشارا للشركة في التسوية الأميركية

الجيعان: رسمياً..غلق كل الادعاءات القضائية بين "أجيليتي" والحكومة الأميركية

صرح مكتب ميسان بأنه قدم خدماته الاستشارية إلى شركة أجيليتي بشأن التسوية الشاملة التي تكللت أخيرا بالنجاح للقضية المتعلقة بعقود توريد المواد الغذائية التي أبرمتها الشركة مع الحكومة الأميركية خلال الأعوام من 2003 إلى 2010.
وفي الجزء الجزائي من القضية وافقت «أجيليتي» على الادعاء بمخالفة فيما يتعلق بفاتورة واحدة قيمتها 551 دولارا، والمخالفة هي فعل بسيط معاقب عليه، ولا صلة لها بأي من التهم الجزائية الأساسية. وفي الشق المتعلق بالإجراءات المدنية الموازية في القضية، وافقت الشركة على دفع مبلغ 95 مليون دولار نقدا.
وستغلق هذه التسوية كل الادعاءات القضائية الناشئة عن هذه العقود والمتصلة بأي من موظفي «أجيليتي» ومديريها ومسؤوليها وشركاتها التابعة. كما ستسمح هذه التسوية لأجيليتي بالدخول في عقود جديدة مع الحكومة الأميركية.
وصرح الشريك الرئيسي في مكتب ميسان بدر الجيعان قائلا: يشرفنا أننا تمكنا من مساعدة أجيليتي في هذا الإنجاز المتميز، ومع ذلك علينا أن نعترف بأن دورنا كان ثانويا بالمقارنة بدور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي طارق سلطان الذي لعب دورا قياديا واستراتيجيا في الدفاع بوجه هذه المطالبات لأكثر من 8 سنوات، إنه يستحق حقا مكانته باعتباره واحدا من قادة الشركات الأكثر ديناميكية في العالم.
وأكد الجيعان أنه على يقين من أن التسوية ستمحو الشك بالنسبة للمستثمرين والجهات الممولة وأصحاب المصالح الآخرين، وستوفر مصدرا هائلا من فرص التعاقد الحكومية والتجارية الجديدة التي ستستفيد منها «أجيليتي».

بدر الجيعان

تقرير الشال

6 مليارات دينار عجز متوقع للموازنة العامة في 2018/2017

قال تقرير الشال الاقتصادي انه مع انتهاء مايو 2017 يكون قد انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2018/2017، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي في ذلك الشهر، نحو 48,4 دولارا للبرميل، منخفضا دولارين للبرميل، أي ما نسبته 4٪ عن معدل أبريل البالغ نحو 50,4 دولارا للبرميل. وهو يزيد بنحو 3,4 دولارات للبرميل، أي بما نسبته 7,6٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 13,4 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 35 دولارا. وكانت السنة المالية الفائتة 2017/2016، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44,7 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2017 أعلى بنحو 8,3٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 22,6 دولارا للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولارا وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة.
ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في مايو، بما قيمته مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، قد لا يتحقق ـ فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها نحو 12,7 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11,7 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,6 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 14,3 مليار دينار.
وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19,9 مليار دينار، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزا، تراوح قيمته ما بين 5 و6 مليارات دينار، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية، أو نحو 10 شهور قادمة. والعجز، أيا كانت قيمته، تأكيد بداية مخيفة لحقبة قادمة، فكل المؤشرات توحي بضعف سوق النفط في المستقبل، وكل المؤشرات توحي بغياب الحصافة والقلق الموضوعي على مستقبل البلد لدى إدارته العامة، ويكفي نظرة على نحو 15 مشروعا نيابيا شعبويا، إما أنها أقرت، أو أنها في الطريق. وذلك تعجيل مطرد في بلوغ مرحلة اللاعلاج، نتيجة عدم استدامة المالية العامة، ومعها اقتصاد يعتمد كليا على المالية العامة، وبفقدانها، سيوضع استقرار البلد على المحك.

السيولة تتوجه إلى شركات لا قيمة لها

أشار تقرير الشال الاقتصادي الى استمرار الانحسار في أداء البورصة خلال مايو، بالمقارنة مع أبريل 2017، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال)، وكذلك انخفضت المؤشرات الثلاثة للبورصة. وبلغت سيولة البورصة في مايو 2017 نحو 300,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 517,5 مليون دينار في أبريل 2017، أي انها تراجعت 41,9٪، وبلغ المعدل اليومي لشهر مايو نحو 13,1 مليون دينار، منخفضا عن أبريل 49,5٪، لكنه ارتفع 16,9٪ عند مقارنته مع مايو 2016.
وانخفض عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال الشهر من 177 شركة إلى 165 شركة (حيث انتقلت 11 شركة من السوق الرسمي إلى السوق الموازي، وانسحبت الشركة الكويتية للمسالخ من الإدراج).
وبلغ حجم سيولة البورصة في خمسة أشهر (أي في 106 يوم عمل) نحو 3,523 مليارات دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 33,2 مليون دينار، مرتفعة بنحو 2,9 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 2,6 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للشهور الخمسة الأولى من عام 2016.
ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى ان نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 4٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,4٪ فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,7٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 24٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لا زال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية ربما كانت سببا رئيسيا في الانحسار المستمر للسيولة.

خسائر متفاوتة لأسواق الخليج في مايو

أوضح تقرير الشال الاقتصادي ان أداء الأسواق في شهر مايو الماضي كان مائلا قليلا للأداء السالب، حيث حققت 8 أسواق من أصل 14 سوقا خسائر، بينما حققت 6 أسواق مكاسب، والحصيلة كانت استمرار بقاء 9 أسواق في المنطقة الموجبة كما كان الحال في نهاية أبريل، أي أنها أسواق حققت مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتها في بداية العام الحالي، مما يعني استمرار بقاء 5 أسواق في المنطقة السالبة.
أعلى الخسائر حققها سوق دبي بفقدان مؤشره 2,2٪ في مايو، ثم سوق أبوظبي ثانيا بفقدان مؤشره 2,1٪، والسوق السعودي ثالثا بفقدان مؤشره 2٪، وبشكل عام حققت كل أسواق الخليج السبعة خسائر متفاوتة خلال الشهر، وكان ذلك هو السبب الرئيسي في ميل أداء أسواق العينة إلى السالب. ولازالت خمسة من أسواق الإقليم، وهي كل الأسواق الخاسرة منذ بداية العام الحالي، وعمق أداء شهر مايو خسائرها. وأحد المبررات الرئيسية لتردي أداء أسواق الإقليم، كان انفجار خلافات جوهرية كامنة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال الشهر، أدت إلى حرب إعلامية، وتلك إضافة خطرة إلى عنف الأحداث الجيوسياسية في الإقليم. واستمر سوق البحرين وبورصة الكويت في المنطقة الموجبة، أي لازالتا محققتين لمكاسب مقارنة بمستوى مؤشريهما في بداية العام الحالي، ولكنهما مستمرتان في استهلاك طبقة الشحم في المؤشرين الناتجة عن الأداء الموجب للربع الأول من العام الحالي.
على النقيض، حقق 6 من أصل 7 أسواق ناضجة وناشئة مكاسب في شهر مايو، أعلاها حققها السوق البريطاني بإضافة 4,4٪ إلى مؤشره، ليعزز موقعه في المنطقة الموجبة بعد أن كان على حافتها في نهاية شهر أبريل الفائت. ثاني أكبر الرابحين كان السوق الهندي الذي أضاف مؤشره 4,1٪ في شهر واحد، لتبلغ مكاسبه منذ بداية العام الحالي نحو 17٪، ويحتل صدارة الأسواق الرابحة في الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي. وثالث أكبر الرابحين كان السوق الياباني الذي أضاف 2,4٪ في شهر واحد ليعزز وجوده في المنطقة الموجبة بمكاسب بنحو 2,8٪ منذ بداية العام، وكان أيضا على حافة المنطقة الموجبة في نهاية شهر أبريل.

KIHC
KUWAITI INDIAN Holding Company s.a.c.c
الشركة الكويتية الهندية القابضة شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

الشركة الكويتية الهندية القابضة ش.م.ك (مقفلة)

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية الهندية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر انعقادها يوم الاحد الموافق 18 يونيو 2017م الساعة 12:30 بعد الظهر وذلك في جنوب السرة - الشهداء - منطقة الوزارات في مقر الهيئة العامة للصناعة القاعة الرئيسية رقم (1) والتي سيتم فيها مناقشة جدولي الأعمال التاليين:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 واعتمادها.
5 - سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
6 - سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم لها مع الأطراف ذات الصلة.
7 - مناقشة استقطاع 10 % من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي القانوني مبلغ 2,605 دينار كويتي.
8 - مناقشة اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع 10 % من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري مبلغ 2,605 دينار كويتي.
9 - مناقشة على مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي 23,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
10 - مناقشة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % أي ما يعادل 5 فلس عن كل سهم مبلغ 115,000 دينار كويتي للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة وقت انعقاد الجمعية العمومية.
11 - مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
12 - الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين السادة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
13 - الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م

1 - الموافقة على تخفيض رأس المال من 2,300,000 د.ك. (مليوني وثلاثمائة ألف دينار كويتي) إلى 2,100,000 د.ك. (مليوني ومائة ألف دينار كويتي)، و توزيع ناتج التخفيض و قدره مبلغ 200,000 د.ك. على المساهمين على النحو التالي كلا على حسب نسبته.
2 - تعديل المادة رقم (6 معدل) من عقد التأسيس والمادة رقم (5 معدل) من النظام الأساسي كالتالي :

النص الحالي قبل التعديل:
"حدد رأسمال الشركة بمبلغ 2,300,000 دينار كويتي موزعة على 23,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس، وجميع الأسهم نقدية."
النص بعد التعديل:
"حدد رأسمال الشركة بمبلغ 2,100,000 دينار كويتي موزعة على 21,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس، وجميع الأسهم نقدية."
(وذلك بعد موافقة الجهات الرسمية)

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس، خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد الى الخميس، هاتف: 22464585 - 22464565 ، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي.

يمكن للسادة المساهمين الكرام الحصول على جدول أعمال الجمعية والتقرير السنوي للشركة عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com أو مراجعة الشركة على العنوان الموضح بالإعلان أعلاه أو الاتصال على 24645722 أو بدالة 1818080 داخلي 5722